حامله او مرضعا الى قابل فله يثم عليه بالتاخير مادام العذر باقيا وان استمر سنين لان ذلك جايز في الاداء بالعذر ففي القضاء به اولى ثم م ر وفي ذكر قال الاعسار والرق نظر لان الكلام في تاخير القضاء لا تاخير اخراج المد فليراجع ويتامل للتاخير اي وان صام وقوله لاصل الصوم فان تكلف وصام فله فدية ويتكرر المد اي في التاخير بتكرر السنين ان تمكن في كل سنة ولم يصم مرحومي اي اذا اخر القضاء في كل سنة عمدا فان كان لنسيان لم تلزمه كفارة فلو اخر عمدا في بعضها ونسيانا في بعض السنين فلكل حكمه على المعتمد ووجبت فدية التاخير ولا يجزئ الصوم عن عدد التاخير وان تكرر الصوم لان المد ليس بدلا عن الصوم والكفارة اي الفدية قال للفهيد لان المراد الكفارة المذكورة هنا في الحامل والمرضع ان يخرج بالبنا للمفعول ولا يتعدد بتعدد الاولاد لانها بدل عن الصوم بخلاف الحقيقة لانها فدا عن كل واحد دون بقية اخ اي فله يعطوت بتلك الاوصاف غير الفقر والمسكنة فلا ينافي انهم يعطوت بالفقر او المسكنة وهذا اولى من اعتراض قال فليراجع ولا يجب الجمع بينهما اي فيجوز بل هو افضل فانه لا يجوز صرفه الى شخصين محلها اذا كان المد له زمانا لشخص واحد اما اذا لزم اكثر من شخص كان مات وعليه صوم يوم واحد وخلف ولدين فانه يجوز لكل واحد منهما ان يدفع واجبه لمن اراد من الفقرا والمساكين ه قال ينقص اي الواحد عنها ولا يلزم منه اي من ايجاب الله ان صرف الفدية لواحد توجيه هنا اي توجب اخراجه لانها تستقر على الفقير كامره لكنه المحرم المحرم ليس بقيد فلو اطلق الخمر كان اولى سواء كان جايز الاوليها او محرما كان حلفه لا يدخل الدار اوله يصلي الفرض اوله يشرب الخمر فانه حنث به حرام ومع ذلك يجوز تقديم الكفارة اذا اراد الحنث بالشرب وهو فارق بين ما هنا وما في الحنث حرمة السبب فهنا يجوز التعجيل للفدية ويحرم تاخير القضاء وفي اليمين يجوز تعجيل الكفارة مع حرمة الحنث بشرب الخمر مثلا وليس لهم اي للهرم والزمن ومن اشتدت مشقة الصوم عليه تعجيل فدية يومين

في بعض النسخ ولا بد في ذلك من قول الطبي

النظم زيادة هذا اولا فدية يوم عن الذي هو فيه فانه جايز اي تعجيل فدية اليوم الذي هو فيه جايز ولو في اول ليلته بل هو مندوب قال وهو موافق لكلام حتى يجوز الصوم الشارح بخلاف قوله في بعض حواشيه ولا يجوز تعجيل فدية يوم قبل طلوع فجره فتامل وان تعدى بسببه كان فعل ما نشا لعنه المرض طويلا خرج القصر فله يصح الفطر مبناها خرج لحرام فله يصح الفطر بنية الترخص شرطه المنشقة المذكور في جواز الفطر ولا بد في فطر المريض اي يجوز مرحومي وانما قال ذلك لان ما بعد وهو قوله فان خاف الخ هو عين ما يصح التيمم فاي حالة يجوز فيها ان فطر كذا بحط بعض الافاضل والحاصل انه اذا كان معنى قوله ولا بد في فطر المريض الخ انه لا بد في جواز فطره من مشقة تبيح التيمم فاي قوله بعد ذلك فان خاف الى قوله وجب عليه وان قلت المراد بقوله ولا بد في فطره انه لا يجب عليه الفطر الا كذلك لم يكن لهذه الحالة يجوز فيها الفطر له ويلزم عليه وقوع التكرار وعبارة المنهج وشه ويباح تركه بنية الترخص لمرض يخشى معه ضررا يبيح التيمم وان طرا على الصوم ه وقد علمت ان المسافر يباح له الفطر مطلقا الا ان طرا السفر وهو صايم فله يفطر حتى لو شك هل سافر قبل الفجر او بعد امتنع الفطر بخلاف ما اذا طرا المرض وهو صايم فانه يجوز له الفطر قال م ر في شه وبحث السبكي وغيره تقييد الفطر به اي بالسفر المذكور بمن يرجح اقامة يقضي فيها بخلاف مدبم السفر الذي لا يرجح اقامة يقضي فيها تقييد حقيقة الوجوب بخلاف القصر وهو ظاهر وان نازع فيه الزركشي ومثله فيما يظهر كما بحثه الاذرعي ما لو كان المسافر يطيقه وغلب على ظنه انه لا يعيش الى غلبة على ظنه موته عقب العيد فيجب عليه الصوم ان كان قادرا ه باكثر فقول قال او دام السفر ولم يرج اقامة يقضي فيها ه ض

مطبقا اي مستمر ليلا ونهارا يجم بالبنا للمفعول وقت الشروع اي وقت صحة النية قبل وعبارة الروض قبيل الفجر حكم المريض اي ويجوز الفطر او وجوبه وكذا في عدم وجوب امساك بقية اليوم كما يوخذ مما لهم بل من لهم لا مساك لعلم ان ذلك يجري في الحصاد والقاعل فيجب عليه تبييت النية في رمضان ثم ان لحقته مشقة شديدة افطر والا فله السفر المذكور اي الطويل المباح ظلل عليه بالبنا للفاعل اي ضع له

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)